



Cambridge
International

Professional Research Thesis

Titled

The role of legal policies in promoting the use of artificial intelligence in management information systems and its impact on human resource efficiency.

Researcher

ahmed saleh abdellah mohmed

Supervisor signature

2025



عنوان الرسالة:

دور السياسات القانونية في تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي بنظم المعلومات

الإدارية وأثره على كفاءة الموارد البشرية.

اسم الباحث:

احمد صالح عبد اللاه .

سنة التقديم

.2025

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة طفرةً هائلةً في تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكان الذكاء الاصطناعي أحد أبرز الملامح التي أعادت تشكيل ملامح المجتمعات المعاصرة ومفاهيم الإدارة وأساليب اتخاذ القرار.

لقد أصبح الذكاء الاصطناعي أداة استراتيجية تعتمد عليها المؤسسات الحديثة في تحسين الأداء وتحقيق التميز التنافسي من خلال قدرته على تحليل كميات ضخمة من البيانات، والتنبؤ بالتوجهات المستقبلية، وتقديم الحلول الذكية التي تتسم بالدقة والسرعة. وفي هذا السياق، فإن نظم المعلومات الإدارية تُعد إحدى المنصات التي تحتضن تقنيات الذكاء الاصطناعي وتستفيد منها في تطوير آليات العمل الإداري وتحسين الكفاءة التشغيلية واتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب.

إلا أن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن نظم المعلومات الإدارية لا يتم بمعزل عن الإطار القانوني والتنظيمي، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجملة من السياسات والقوانين التي تنظم آليات الاستخدام وتكفل حماية الحقوق وتحد من المخاطر الأخلاقية والمجتمعية المصاحبة لهذا الاستخدام. فمع تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، برزت الحاجة الملحة إلى صياغة سياسات قانونية متوازنة تضمن الاستخدام الآمن والمسؤول لتلك التقنيات، وتحقق في ذات الوقت أقصى استفادة ممكنة منها، دون الإخلال بمبادئ العدالة والشفافية وحماية البيانات وخصوصية الأفراد.

وفي ظل هذا المشهد المتغير، أصبحت المؤسسات الإدارية في مختلف القطاعات مطالبة بإعادة النظر في بنيتها التنظيمية وفي نظم المعلومات التي تعتمد عليها، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة من جهة، ومع الالتزامات القانونية والسياسات التشريعية من جهة أخرى. إذ تلعب السياسات القانونية دوراً محورياً في تمكين المؤسسات من استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل

فعال ومتكامل داخل نظم المعلومات الإدارية، وتوفير بيئة قانونية تنظيمية مرنة ولكن ضابطة، تسمح بالابتكار وتحفز على التطوير المؤسسي.

ومن ناحية أخرى، فإن لتوظيف الذكاء الاصطناعي ضمن نظم المعلومات الإدارية أثر مباشر على كفاءة الموارد البشرية، سواء من حيث تحسين عمليات اتخاذ القرار، أو تعزيز الإنتاجية، أو تسهيل سبل التواصل والتنسيق بين الأقسام المختلفة، أو حتى فيما يتعلق بإعادة تشكيل أدوار العاملين وتدريبهم على المهارات الحديثة التي يتطلبها العصر الرقمي. ومن هنا، فإن العلاقة بين السياسات القانونية وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لا تُفهم بمعزل عن العنصر البشري الذي يُعد العمود الفقري لأي مؤسسة ناجحة.

وانطلاقاً من هذا الواقع، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور السياسات القانونية في تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في نظم المعلومات الإدارية، ولتُحلل في ذات الوقت أثر هذا الاستخدام على كفاءة الموارد البشرية. كما تسعى الدراسة إلى استكشاف التحديات القانونية والتنظيمية التي تعيق التوظيف الفاعل للذكاء الاصطناعي، وتُفترض حلولاً مبتكرة تعزز من اندماج هذه التقنية ضمن بيئة العمل الإداري بشكل مستدام وفعال.

إن هذه الدراسة لا تتبع من فراغ، بل تُعد استجابة عملية لمتغيرات العصر، وسعيًا نحو الإسهام في تقديم إطار علمي وتحليلي يمكن من خلاله رسم السياسات العامة الكفيلة بإنجاح مساعي التحول الرقمي وتحقيق التنمية الإدارية المستدامة، بما يعزز من تنافسية المؤسسات وجودة خدماتها، ويؤسس لمستقبل أكثر كفاءة وتكاملاً بين التكنولوجيا والقانون والموارد البشرية.

مشكلة الدراسة :

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت المؤسسات الإدارية أمام تحدٍّ حتمي يتمثل في ضرورة مواكبة التطورات التقنية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، بهدف تحسين الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية. وقد اتجهت العديد من المؤسسات إلى إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن نظم المعلومات الإدارية، بما يتيح لها معالجة البيانات وتحليلها، ودعم اتخاذ القرار، وتحقيق قدر أعلى من الدقة والسرعة في تنفيذ المهام. إلا أن هذا التوجه، على أهميته، لا يمكن أن يؤتي ثماره المرجوة ما لم يكن هناك إطار قانوني وتنظيمي واضح يضبط استخدام هذه التقنيات ويحدد مسؤوليات مختلف الأطراف ويكفل الحماية القانونية للبيانات وخصوصية الأفراد.

ورغم تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في بيئات العمل، إلا أن العديد من المؤسسات ما زالت تواجه صعوبات في تحقيق التوازن بين الاستفادة من هذه التقنيات المتطورة والامتثال للضوابط والسياسات القانونية الحاكمة. ويزداد الأمر تعقيداً حين يتعلق الأمر بتأثير هذا الاستخدام على المورد البشري، الذي يتأثر سلباً أو إيجاباً بمدى فاعلية السياسات القانونية في تنظيم العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات من جهة، وبين العنصر البشري من جهة أخرى.

وعليه، تتبع مشكلة الدراسة من الحاجة الملحة إلى فهم الدور الذي تؤديه السياسات القانونية في تسهيل أو تقييد عملية إدماج الذكاء الاصطناعي في نظم المعلومات الإدارية، ومن ضرورة الكشف عن مدى تأثير هذا الإدماج على كفاءة الموارد البشرية، لا سيما في ظل التحديات المتعلقة بإعادة تأهيل الكوادر البشرية، وإعادة هيكلة الوظائف، وتحديد حدود المسؤولية، والتعامل مع مخاطر الاستخدام غير المنضبط للتقنيات الذكية.

وتطرح هذه الدراسة تساؤلاً جوهرياً حول ما إذا كانت السياسات القانونية المعمول بها حالياً كافية لتأمين بيئة محفزة لاستخدام الذكاء الاصطناعي ضمن نظم المعلومات الإدارية، وكيف يمكن لهذه السياسات أن تسهم في تحسين كفاءة الموارد البشرية، أم أنها تشكل عائقاً أمام التطوير المؤسسي والتحول الرقمي الشامل.

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تناوله، والذي يتقاطع مع عدد من القضايا الحيوية في عصرنا الراهن، إذ تمثل العلاقة بين السياسات القانونية واستخدام الذكاء الاصطناعي في نظم المعلومات الإدارية أحد المحاور الاستراتيجية التي باتت تؤثر بشكل مباشر في كفاءة المؤسسات وجودة أدائها. وفي ظل التوسع الكبير في تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مستوى العالم، تبرز الحاجة إلى دراسات علمية تسلط الضوء على الكيفية التي يمكن من خلالها تأطير هذا الاستخدام ضمن منظومة قانونية متكاملة تضمن الاستخدام الآمن والفعال لهذه التقنية الحديثة، وتحقق في الوقت ذاته العدالة وحماية الحقوق.

وتتجلى أهمية الدراسة أيضاً في أنها تسعى إلى الربط بين الجانب القانوني من جهة، والجانب الإداري والتقني من جهة أخرى، من خلال تحليل دور السياسات القانونية في تيسير عملية إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن نظم المعلومات الإدارية، وهو ربط نادراً ما يحظى باهتمام كافٍ في الأدبيات الأكاديمية العربية، على الرغم من أهميته البالغة في دعم جهود التحول الرقمي وتحديث البنية المؤسسية.

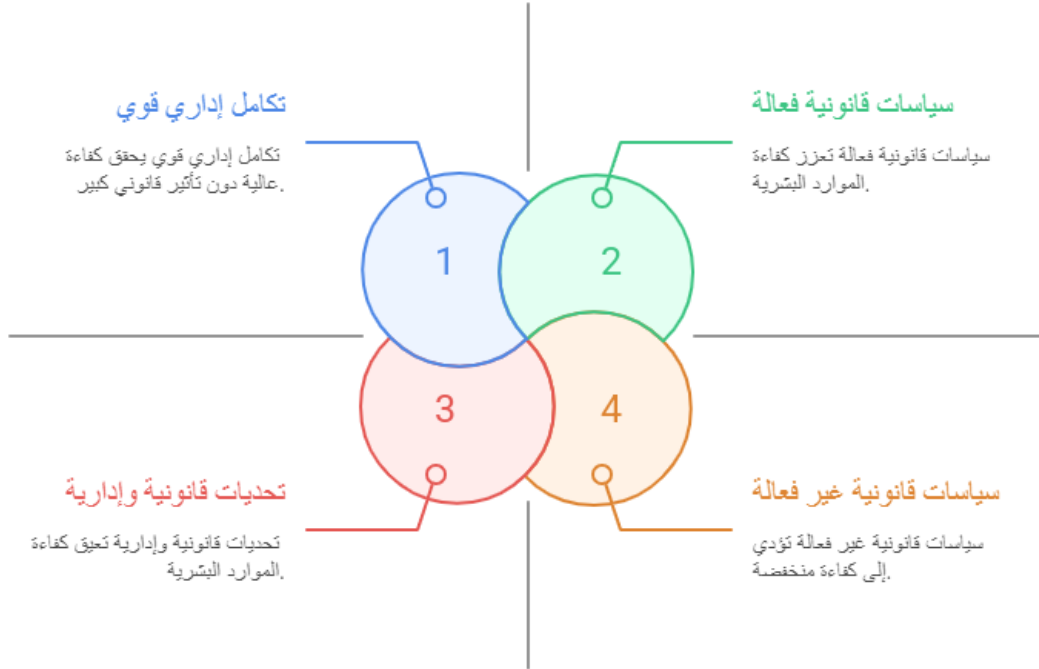
ومن جهة أخرى، فإن أهمية هذه الدراسة تزداد بالنظر إلى أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على كفاءة الموارد البشرية، وهو موضوع شائك يتطلب فهماً دقيقاً لتفاعلات التكنولوجيا الحديثة مع العنصر البشري داخل بيئة العمل. إذ أن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي، إن لم يكن مصحوباً بسياسات قانونية وتنظيمية واضحة، قد يؤدي إلى اضطراب في توزيع المهام، وخلق حالة من التوجس أو القلق لدى الموظفين بشأن مستقبلهم المهني، ما يؤثر سلباً على مستويات الرضا والإنتاجية.

وعليه، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم إضافة علمية نوعية من خلال استكشاف الأطر القانونية التي تدعم الاستخدام الرشيد للذكاء الاصطناعي في المؤسسات، وتحليل تأثيره على كفاءة الموارد البشرية، بما يسهم في تمكين صناع القرار من تبني سياسات متكاملة تعزز من أداء المؤسسات وتدعم التوجه نحو اقتصاد رقمي مستدام ومبني على المعرفة.

أهداف الدراسة :

- ✓ التعرف على دور السياسات القانونية في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في نظم المعلومات الإدارية.
- ✓ تحليل مدى تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على كفاءة الموارد البشرية في المؤسسات.
- ✓ تحديد العلاقة بين الأطر القانونية وكفاءة تطبيق الذكاء الاصطناعي في البيئة الإدارية.
- ✓ الكشف عن التحديات القانونية والإدارية المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في نظم المعلومات.
- ✓ تقديم تصور مقترح لسياسات قانونية تدعم الاستخدام الفعال والمسؤول للذكاء الاصطناعي.
- ✓ دراسة أثر التكامل بين النظم القانونية والإدارية على تطوير كفاءة العنصر البشري.

تحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على كفاءة الموارد البشرية



Made with Napkin

فروض وتساؤلات الدراسة :

تساؤلات الدراسة:

- ✓ ما مدى فاعلية السياسات القانونية الحالية في تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي داخل نظم المعلومات الإدارية؟
- ✓ كيف يسهم استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة الموارد البشرية داخل المؤسسات؟
- ✓ ما العلاقة بين وضوح الأطر القانونية وكفاءة تطبيق الذكاء الاصطناعي في البيئة الإدارية؟
- ✓ إلى أي مدى يؤثر التكامل بين السياسات القانونية والإدارية على أداء العنصر البشري؟

فروض الدراسة:

- ✓ يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي في نظم المعلومات الإدارية إلى تحسين كفاءة الموارد البشرية.
- ✓ يساهم وضوح السياسات القانونية في تعزيز فعالية تطبيق الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل الإداري.
- ✓ توجد تحديات قانونية وتنظيمية تعيق الاستخدام الفعال للذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات.
- ✓ يؤثر التكامل بين الأطر القانونية ونظم المعلومات الإدارية بشكل إيجابي على تطوير أداء الموظفين.
- ✓ البيئة القانونية الحالية في بعض المؤسسات غير كافية لدعم الاستخدام الآمن والفعال للذكاء الاصطناعي.

منهج الدراسة :

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لمعرفة " دور السياسات القانونية في تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي بنظم المعلومات الإدارية وأثره على كفاءة الموارد البشرية" .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : الوطن العربي .

الحدود الزمانية : 2006-2025.

خطة الدراسة :

سوف تنتظم خطة الدراسة على النحو التالي عدة فصول وعدة مباحث ومطالب وخاتمة كما يلي

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيم العلمية .

المبحث الأول : مدخل لفهم الذكاء الصناعي .

أولا : ماهية الذكاء الاصطناعي والذكاء الأنساني .

ثانيا: اساليب الذكاء الاصطناعي.

ثالثا: نشأة وتطور الذكاء الاصطناعي .

رابعا: مجالات وخصائص الذكاء الاصطناعي:

المبحث الثاني: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وكفاءة الموارد البشرية

أولا: أثر الذكاء الاصطناعي على تطوير أداء العاملين

ثانيا: التحديات التي تواجه الموارد البشرية في ظل التحول الذكي

ثالثا: دور الذكاء الاصطناعي في دعم عمليات التوظيف، التدريب، والتقييم

الفصل الثاني: السياسات القانونية والتنظيمية ودورها في إدارة الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول: الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات

أولا: السياسات والقوانين الدولية المنظمة للذكاء الاصطناعي

ثانيا: التشريعات الوطنية في الدول العربية لتنظيم الذكاء الاصطناعي

ثالثا: فجوات التشريع ومخاطر غياب التنظيم القانوني في المؤسسات

المبحث الثاني: السياسات القانونية وتكاملها مع نظم المعلومات وكفاءة الموارد

أولا: دور السياسات القانونية في حماية البيانات والخصوصية داخل نظم المعلومات

ثانيا: العلاقة بين التشريعات الرقمية وتطوير كفاءة الموارد البشرية

ثالثا: نماذج وتجارب قانونية ناجحة في إدارة الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات

الخاتمة :

في خضم التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، لم يعد بالإمكان تجاهل الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي بوصفه قوة دافعة نحو التطوير المؤسسي والارتقاء بكفاءة الأداء الإداري، خاصة في ظل ما تتيحه هذه التقنية من إمكانيات هائلة في تحليل البيانات واتخاذ القرار ودعم العمليات التشغيلية. وقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد الأبعاد المهمة لهذا التحول، والمتمثل في العلاقة التكاملية بين السياسات القانونية واستخدام الذكاء الاصطناعي في نظم المعلومات الإدارية، وأثر ذلك في كفاءة الموارد البشرية داخل المؤسسات.

وقد أظهرت الدراسة أن إدماج الذكاء الاصطناعي في نظم المعلومات الإدارية يشكّل فرصة استراتيجية لتحسين فعالية الأداء المؤسسي، إلا أن هذه الفرصة نظل مشروطة بوجود أطر قانونية واضحة وفعالة تُنظّم هذا الاستخدام وتحمي الحقوق الفردية والمؤسسية في آن واحد. فالبيئة القانونية تمثل الضامن الأساسي لاستخدام رشيد وآمن للذكاء الاصطناعي، خصوصاً في المسائل ذات الصلة بحماية البيانات، والخصوصية، والمسؤولية الأخلاقية، والشفافية في اتخاذ القرارات الآلية. كما بيّنت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن ينعكس إيجاباً على كفاءة الموارد البشرية، من خلال تحسين عمليات التوظيف والتدريب والتقييم، وتوفير أدوات تحليل دقيقة تتيح اتخاذ قرارات مبنية على معطيات علمية، إلا أن هذا الأثر الإيجابي يظل مرهوناً بمدى قدرة السياسات القانونية على توفير بيئة تكنولوجية متوازنة لا تُقصي العنصر البشري ولا تفرط في حقوقه الوظيفية أو المعلوماتية.

وتُبرز نتائج الدراسة أهمية تعزيز التكامل بين القانون والتقنية في بناء نظم إدارية ذكية قائمة على المبادئ القانونية والحوكمة الرشيدة، بما يسهم في تمكين المؤسسات من تحقيق أهدافها بكفاءة،

ويحفظ في ذات الوقت القيم الإنسانية التي لا يمكن اختزالها في خوارزميات أو نظم ذكية. وقد أكدت الدراسة على ضرورة تحديث التشريعات القائمة لمواكبة التحديات التي يطرحها استخدام الذكاء الاصطناعي، وتوفير سياسات مؤسسية مرنة ولكن منضبطة، تحفز الابتكار وتحمي الحقوق في آنٍ واحد.

وبناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة تُعد محاولة علمية لإرساء أسس فهم متكامل للعلاقة بين القانون والتكنولوجيا والموارد البشرية، وتُعد نقطة انطلاق نحو دراسات مستقبلية أكثر تعمقاً في تحليل الأثر القانوني والاجتماعي لتوظيف الذكاء الاصطناعي داخل بيئات العمل. ويبقى الأمل أن تسهم نتائج هذه الدراسة في دعم صانعي القرار، والمشرعين، والإداريين، في بناء سياسات فاعلة تُحقق التوازن المنشود بين الابتكار التكنولوجي والحماية القانونية والعدالة المؤسسية.

النتائج :

- ✓ توجد علاقة إيجابية بين فعالية السياسات القانونية ومستوى كفاءة استخدام الذكاء الاصطناعي في نظم المعلومات الإدارية.
- ✓ يسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين عمليات التوظيف، التدريب، والتقييم داخل إدارات الموارد البشرية.
- ✓ ضعف الأطر القانونية يؤدي إلى إعاقة الاستفادة المثلى من تقنيات الذكاء الاصطناعي في البيئة الإدارية.
- ✓ حماية البيانات والخصوصية تُعد من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في المؤسسات.
- ✓ هناك حاجة إلى تشريعات مرنة ومحدثة تواكب التطور التقني وتوفر الحماية القانونية المطلوبة.
- ✓ الدمج الفعال بين السياسات القانونية ونظم المعلومات يسهم في تعزيز العدالة التنظيمية وثقة الموظفين.
- ✓ افتقار المؤسسات العربية إلى سياسات قانونية واضحة يشكل فجوة تُضعف كفاءة نظم المعلومات الذكية.
- ✓ التوازن بين التطور التكنولوجي والضوابط القانونية ضروري لتحقيق الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي.
- ✓ استخدام الذكاء الاصطناعي دون إطار قانوني منضبط قد يؤدي إلى قرارات إدارية غير عادلة أو متحيزة.

✓ دعم التحول الرقمي الناجح في المؤسسات يتطلب تكاملاً فعلياً بين السياسات التقنية والقانونية والإدارية.

التوصيات :

- ✓ ضرورة تحديث وتطوير السياسات القانونية لتواكب التطورات التكنولوجية في مجال الذكاء الاصطناعي.
- ✓ سن تشريعات واضحة ومُلزمة لحماية البيانات الشخصية وضمان الخصوصية داخل نظم المعلومات الإدارية.
- ✓ تعزيز التكامل بين الجهات التشريعية والتقنية والإدارية لصياغة سياسات موحدة تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي.
- ✓ توفير برامج تدريب قانونية وإدارية للعاملين حول آليات استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول.
- ✓ اعتماد معايير حوكمة واضحة لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات التوظيف والتقييم المؤسسي.
- ✓ إنشاء وحدات داخل المؤسسات لمراقبة الامتثال القانوني لاستخدام التقنيات الذكية.
- ✓ تشجيع البحوث العلمية التطبيقية لدراسة آثار الذكاء الاصطناعي على الموارد البشرية من منظور قانوني.
- ✓ تطوير بنية تحتية رقمية مؤمنة تدعم تطبيق نظم المعلومات الذكية ضمن إطار قانوني محكم.
- ✓ الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي وتكييفها بما يلائم البيئة العربية.
- ✓ إشراك العاملين في صياغة السياسات الداخلية الخاصة باستخدام الذكاء الاصطناعي لزيادة القبول المؤسسي.

المراجع :

- ✓ أبو بكر، محمد عبد الله (2020). الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- ✓ الأسطل، سامي محمد (2019). حوكمة البيانات في ظل الذكاء الاصطناعي. المجلة الفلسطينية للتقنيات الإدارية، 7(2).
- ✓ الجهني، فهد بن ناصر (2022). الذكاء الاصطناعي والنظام القانوني السعودي. الرياض: مكتبة العبيكان.
- ✓ حسن، منى عبد الرحيم (2021). نظم المعلومات الإدارية الحديثة وأثرها في تنمية الموارد البشرية. مجلة الدراسات الإدارية، جامعة القاهرة، 35(1).
- ✓ الرفاعي، أحمد عمر (2020). التحول الرقمي بين التشريع والتطبيق الإداري. مجلة العلوم القانونية، جامعة الموصل، 42(3).
- ✓ أبو الخير، سلوى محمود (2023). أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: رؤية قانونية. مجلة القانون المعاصر، جامعة عين شمس، 29(1).
- ✓ الجميلي، مروان سالم (2021). التشريعات العربية لحماية الخصوصية في بيئة الذكاء الاصطناعي. المجلة العربية للعلوم القانونية، 14(2).
- ✓ الحربي، عبد الله بن سعود (2022). إدارة الموارد البشرية الرقمية في المؤسسات السعودية. الرياض: مركز البحوث الإدارية.
- ✓ عبد القادر، حسام الدين (2019). إدارة المعرفة ونظم المعلومات الذكية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

- ✓ العبدلي، نوال حسين (2020). السياسات القانونية والتنظيمية للتحويل الرقمي في القطاع الإداري. مجلة دراسات قانونية، جامعة قسنطينة.
- ✓ داود، أحمد عبد الجواد (2022). حماية البيانات الشخصية في البيئة الإلكترونية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- ✓ الفقي، طارق محمد (2021). الأمن السيبراني وأثره على حماية نظم المعلومات الإدارية. مجلة البحوث الإدارية، جامعة الإسكندرية، 30(2).
- ✓ صبري، ناهد عبد الرحمن (2020). التحويل الرقمي وأثره على أداء المؤسسات العامة. مجلة الاقتصاد والإدارة، 28(1).
- ✓ الشربيني، جمال الدين (2022). التنظيم القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع الإداري. مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات.
- ✓ عطية، عمر حسن (2023). الذكاء الاصطناعي والخصوصية في بيئة العمل. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأزهر.
- ✓ عبد الحلیم، مراد محمد (2021). تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تقييم الأداء المؤسسي. مجلة الإدارة الإلكترونية، 11(2).
- ✓ آل الشيخ، ماجد بن عبد الرحمن (2020). إدارة الموارد البشرية في عصر الذكاء الاصطناعي. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- ✓ أحمد، صفاء مجدي (2022). السياسات الرقمية في المؤسسات الحكومية. مجلة الإدارة الحديثة، 18(1).

- ✓ زيدان، علاء الدين (2021). الذكاء الاصطناعي كأداة دعم للقرار الإداري. جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
- ✓ ناصر، هالة عبد العظيم (2023). البيئة القانونية لحوكمة الذكاء الاصطناعي في الوطن العربي. مجلة القانون والسياسة، 13(1).
- ✓ الشاذلي، نجلاء حسان (2022). نظم المعلومات الإدارية وأثرها في صنع السياسات المؤسسية. القاهرة: دار المسيرة.
- ✓ الجابري، زينب حسن (2020). الذكاء الاصطناعي والمسؤولية القانونية في القرارات الإدارية. مجلة القانون العام، 8(2).
- ✓ إدريس، بشير أحمد (2021). أثر الذكاء الاصطناعي على ممارسات التوظيف في المؤسسات العربية. مجلة الموارد البشرية، 12(1).
- ✓ المومني، عادل محمد (2022). التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي في القطاع العام. مجلة الحقوق، جامعة الكويت.
- ✓ ناصر، جمال عبد الجليل (2019). المسؤولية القانونية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال. مجلة الدراسات القانونية، جامعة الزيتونة.
- ✓ كمال، صفوت عبد السلام (2020). التحول الرقمي وفعالية نظم المعلومات الإدارية. مجلة جامعة القاهرة، كلية التجارة.
- ✓ عبد الرحمن، هالة أحمد (2021). أثر سياسات الأمن المعلوماتي على حماية الخصوصية المؤسسية. مجلة بحوث الأعمال، 17(2).

- ✓ الجندي، سمير محمد (2022). الذكاء الاصطناعي والتنظيم المؤسسي في البيئة الإدارية الحديثة. القاهرة: المركز القومي للبحوث الإدارية.
- ✓ أبو شهاب، فهد محمد (2023). الحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي في القطاع الحكومي. مجلة القانون والإدارة، جامعة مؤتة.
- ✓ النمر، ليلي كمال (2021). الخصوصية والشفافية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي. مجلة الإعلام الرقمي، 9(1).
- ✓ عبد اللطيف، خالد يوسف (2020). السياسات التنظيمية للتقنيات الذكية في الإدارة العامة. مجلة الاستراتيجيات الإدارية، 13(1).
- ✓ الفار، يوسف أحمد (2022). القانون والذكاء الاصطناعي في المؤسسات التعليمية. مجلة القانون والتربية، جامعة المنوفية.
- ✓ عبد الرؤوف، مازن عبد الحي (2021). مخاطر الذكاء الاصطناعي دون أطر قانونية حاکمة. مجلة التكنولوجيا والمجتمع، 7(2).
- ✓ عثمان، تھاني عبد العزيز (2023). التحول الرقمي والقانون في بيئة الإدارة الذكية. مجلة نظم المعلومات الإدارية، جامعة السودان.
- ✓ عبد الكريم، أمل ناصر (2020). دور السياسات القانونية في حماية البيانات في القطاع الصحي الذكي. مجلة العلوم الإدارية، 10(3).
- ✓ بدران، فتحي علي (2022). أثر القوانين الرقمية على الأداء المؤسسي في الدول العربية. مجلة القانون المقارن، 14(1).

- ✓ الزهراني، محمد بن عبدالله (2021). الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات الإدارية. الرياض: دار الحضارة للنشر.
- ✓ إبراهيم، نادية فؤاد (2020). الإطار القانوني للموارد البشرية في ظل الأتمتة والتحول الرقمي. مجلة الإدارة الحديثة، 16(2).
- ✓ أبو عاصي، هيثم خالد (2022). التنظيم القانوني للتوظيف الذكي وأثره على العدالة المؤسسية. مجلة حقوق الإنسان والقانون، جامعة بيرزيت.
- ✓ خليل، حنان محمد (2023). الذكاء الاصطناعي وإعادة صياغة السياسات الإدارية في المؤسسات الحكومية. مجلة دراسات إدارية وقانونية، 11(2).

1. Binns, R. (2018). *Algorithmic Accountability and Public Reason*. *Philosophy & Technology*, 31(4), 543–556.
2. Mittelstadt, B. D., Allo, P., Taddeo, M., Wachter, S., & Floridi, L. (2016). *The Ethics of Algorithms: Mapping the Debate*. *Big Data & Society*, 3(2), 1–21.
3. Meijer, A., & Wessels, M. (2019). *Predictive Policing: Review of Benefits and Drawbacks*. *International Journal of Public Administration*, 42(12), 1031–1039.
4. Pasquale, F. (2015). *The Black Box Society: The Secret Algorithms That Control Money and Information*. Harvard University Press.
5. Gasser, U., & Almeida, V. A. F. (2017). *A Layered Model for AI Governance*. *IEEE Internet Computing*, 21(6), 58–62.
6. Eubanks, V. (2018). *Automating Inequality: How High-Tech Tools Profile, Police, and Punish the Poor*. St. Martin's Press.
7. Floridi, L., & Cowls, J. (2019). *A Unified Framework of Five Principles for AI in Society*. *Harvard Data Science Review*, 1(1), 1–15.
8. Lepri, B., Oliver, N., Letouzé, E., Pentland, A., & Vinck, P. (2017). *Fair, Transparent, and Accountable Algorithmic Decision-making Processes*. *Philosophy & Technology*, 31(4), 611–627.

9. Zuboff, S. (2019). *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power*. PublicAffairs.
10. Yeung, K. (2018). *Algorithmic Regulation: A Critical Interrogation*. *Regulation & Governance*, 12(4), 505–523.
11. Cath, C. (2018). *Governing Artificial Intelligence: Ethical, Legal and Technical Opportunities and Challenges*. *Philosophical Transactions of the Royal Society A*, 376(2133), 1–15.
12. Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2014). *The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies*. W. W. Norton & Company.
13. Susskind, R., & Susskind, D. (2015). *The Future of the Professions: How Technology Will Transform the Work of Human Experts*. Oxford University Press.
14. Binns, R. (2020). *Human Judgment in Algorithmic Decision-Making: Challenges and Opportunities*. *Legal Studies*, 40(4), 587–606.
15. Wirtz, B. W., Weyerer, J. C., & Geyer, C. (2019). *Artificial Intelligence and the Public Sector—Applications and Challenges*. *International Journal of Public Administration*, 42(7), 596–615.
16. Jobin, A., Ienca, M., & Vayena, E. (2019). *The Global Landscape of AI Ethics Guidelines*. *Nature Machine Intelligence*, 1(9), 389–399.

17. Nemitz, P. (2018). *Constitutional Democracy and Technology in the Age of Artificial Intelligence*. *Philosophical Transactions of the Royal Society A*, 376(2133), 1–14.
18. Crawford, K., & Calo, R. (2016). *There Is a Blind Spot in AI Research*. *Nature*, 538(7625), 311–313.
19. Ransbotham, S., Kiron, D., Gerbert, P., & Reeves, M. (2017). *Reshaping Business with Artificial Intelligence*. *MIT Sloan Management Review*, 59(1), 1–17.
20. Taddeo, M., & Floridi, L. (2018). *How AI Can Be a Force for Good*. *Science*, 361(6404), 751–752.